

ملخص المحاضرة رقم : 01

موضوع، طبيعة ومنهجية علم الاقتصاد

1.1 موضوع علم الاقتصاد السياسي (الحياة الاقتصادية)

الاقتصاد السياسي علم موضوعه دراسة النشاط الذي يمارسه الإنسان الذي يعيش في مجتمع، من أجل إشباع حاجاته وتحسين أو زيادة رفاهه. إنه يقترح إمداده بالوسائل التي تجعل هذا النشاط أكثر وعياً وأكثر فعالية إن منطلق النشاط الاقتصادي ينحصر في فئات معينة للحاجات (Besoins) مثل الجوع، العطش، اللباس، المأوى ... التي يجدها الرجال والتي يجدون في إشباعها بواسطة وسائل سيبحثون عنها في العالم الخارجي (التنقل في زمن مضي بالحيوان مثلاً). هذه الوسائل، يسميها علم الاقتصاد السلع (Biens) وفق الحاجة المراد إشباعها، سوف تزيد أو تقل كمية الجهد الواجب أن يبذله الإنسان (صناعة كرسي، إنتاج القمح، ...)

في بعض المرات سوف يكون قليل (صناعة حذاء) وفي أخرى العكس (بناء منزل)، سيأخذ شكل صناعة حقيقية يمكنها أن تكون في آن واحد طويلة ومعقدة (صناعة سيارة). ولكن في كل الأحوال، هذا الإشباع سيكون له كلفة يمكن تقييمها.

يكشف التاريخ الاقتصادي عن تطور الطريقة التي كان يعملها الإنسان لضمان إشباع حاجاته (الإنتاج الطبيعي أو إنتاج سد الحاجة، إنتاج المبادلة أو السلعي المرتبط بوجود فائض اقتصادي .) في المجتمعات البدائية، كانت الصيغة المستخدمة أساساً فردية. كل رجل كان يجتهد بمفرده في استخراج كل العناصر الضرورية لإشباع حاجاته المختلفة من العالم الخارجي.

بعد ذلك، حدث تطور قاد الإنسان إلى الاشتراك مع بني جنسه. عندها أصبح الرجل يتخذ في فرع من فروع الإنتاج. إنه يعتمد بذلك على تخصص تكميلي لأشخاص آخرين (Spécialisation) (complémentaire، من جهة، وعلى ظاهرة التبادل، من جهة أخرى، ليضمن في الأخير، إشباع مجموع حاجاته المختلفة.

كل فرد لم يعد يشتغل إلا بنشاط إنتاجي وحيد معين. سينتج عن ذلك، خبازون، خياطون، بناؤون ... كل رجل متخصص بهذا الشكل في فرع معين للإنتاج، لن يستعمل لإشباع حاجاته الخاصة إلا جزءاً صغيراً

من السلع التي سيكون أنتجها ، بل حتى، أنه قد لا يستهلك منها البتة. ما لن يستهلكه شخصيا، سوف يستعمله للحصول على، عن طريق التبادل (l'Echange) ، السلع الضرورية لإشباع حاجاته الأخرى (المقايضة) . هذه التبادلات سوف تصبح أسهل مع بروز سلعة وسيطة النقود (Monnaie) كل منتج سوف يبيع بذل ك منتج، ليحصل مقابله على نقود، وبفضل هذه النقود، سيشتري من المنتجين الآخرين أو التجار مختلف السلع التي سيحتاجها. كل هذه الظواهر المتنوعة تمثل الحياة الاقتصادية، وهذه الحياة الاقتصادية هي بالتحديد ما ي قترح علم الاقتصاد السياسي دراسته.

2.1. طبيعة الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي علم لأنه يستخرج قوانين.

نسمي قانونا علاقة ثابتة أو متجددة، منتظمة، تقوم بين ظواهر معينة تحت ظروف معينة. يوجد بالنسبة لكل علم قوانين خاصة، سواء تعلق الأمر بالفيزياء، الكيمياء أو علم الفلك. هل هنالك قوانين اقتصادية وما هي طبيعتها ؟

أ- يوجد في الاقتصاد السياسي قوانين حقيقية تتميز بالخاصية العلمية. وما يثبت ذلك عمليا، هو وجود إمكانية فعلية لنوع من التنبؤ الاقتصادي. نلاحظ بالفعل، أنه إذا ما وقعت ظاهرة معينة تحت ظروف معينة، فإن ظاهرة أخرى مرتبطة بها لن تتخلف عن التحقق أيضا ؛ مثال :في اقتصاد ما، يمكن لارتفاع في الكتلة النقدية (Masse monétaire) ، أكبر من ذلك المسجل بالنسبة لحجم التبادلات (Transactions) مجموع وسائل الدفع (Paiement) ، أن يولد ميل ونزعة نحو التضخم، إذن يمكنه إحداث ارتفاع في الأسعار، نجد إذن في الاقتصاد السياسي، كما في العلوم الأخرى، انتظامات (Uniformités) تسمح بإصدار قوانين.

ب- هذه القوانين الاقتصادية تتميز بخاصيتين:

✓ إنها قوانين طبيعية (naturelles)، أي أنها تنتج أثرها خارج إرادة الإنسان ؛

✓ وهي قوانين عامة (Générales) ، كونها تحقق في الأغلبية الساحقة للحالات.

لقد اعترض البعض على توفر هاتان الخاصيتان في القوانين الاقتصادية وزعم أنها ليست إلا تقريبية تعرف العديد من الاستثناءات. في الحقيقة، ترجع هذه الأخيرة إلى أنه، في ميدان الاقتصاد، لا شيء مطلق، عكس ما يحدث في عالم الفيزياء. في كل مكان، أين يتدخل العامل الإنساني تظهر ردود أفعال غير متوقعة. بعض آثار القوانين الاقتصادية، التي يفترض منطقيًا أن تقع، توجد معاكسة أو ملغية بآثار قوانين أخرى. من جهة أخرى، الشروط والظروف النظرية التي يستلزمها القانون لا تجتمع إلا نادرا.

هذه التحفظات لا تمنع من أن معرفة القوانين الاقتصادية تسمح باستخراج ميولات ونزعات للأحداث والتصرف وفق ذلك. بالفعل، الاقتصاد السياسي، لا يكتفي بالتفسير، إنه يشير أيضا إلى وسائل زيادة الدخل الوطني (Revenu national) في بلد ما، عبر التنظيم الجيد بقدر ما هو ممكن للنظام النقدي (Système monétaire)، النظام المصرفي، للإنتاج،... من أجل توفير أكبر قدر من الرفاه للإنسان.

ملخص المحاضرة رقم:2

حدود الاقتصاد السياسي (علاقته ببعض العلوم)

من أجل تحديد ميدان علم الاقتصاد السياسي، من الجيد تعيين فيما يتميز عن بعض العلوم الأخرى، التي لها علاقات وثيقة به.

1.3.1. الاقتصاد السياسي والقانون

في كثير من الأحيان، يدرس هذان العلمان نفس الظواهر. ولكنهما لا ينظران إليها من نفس الزاوية. إن تقديم مثال ملموس يسمح بإدراك الفرق.

لنفترض أن شخصاً اشترى هكتار من العنب 10000 دج. لدينا حدث يهم في آن واحد القانون والاقتصاد السياسي. سوف يعين لنا القانون الشروط التي يجب أن يخضع لها عقد البيع حتى يكون هذا الأخير مقبول، أو صحيح، أي يتلقى إقرار وتصديق ودعم السلطات العمومية. القانون يصيغ (يضع) بعض القواعد التي يجب على البائع والمشتري احترامها.

يهتم الاقتصاد السياسي بهذا الحدث من زاوية أخرى. سوف يسعى لمعرفة لماذا الثمن حدد عن د هذا المستوى، سيبحث عن أسباب ذلك: وفرة المشتري، مردودية العنب، المستوى العام للأسعار، .. الخ. يبدو لنا الاقتصاد السياسي والقانون بذلك، جد متمايزان وأنها علمان ذوا طبيعتان متمايزتان. ومع ذلك، يوجد علاقات وطيدة بين القانون والاقتصاد السياسي.

لا يمكن للاقتصاد السياسي ألا يهتم أو يلقي بالا للقانون لأنه بإمكاننا ملاحظة نوع من التبعية للاقتصاد السياسي تجاه القانون.

الاقتصاد عند تحليله لمشاكل اقتصادية معينة يجب عليه معرفة القوانين التي سريانها قد يكون أثر على هاته الأخيرة. لنأخذ مثال: بفرنسا، منذ 1914 ، جاءت سلسلة كاملة من الترتيبات القانونية لتنظيم وتقنين، من أجل العمارات، العقود بين الملاك والمستأجرين. هذه الترتيبات حددت قيمة الكراء وبذلك مداخل رأس المال الذي كانت تمثله هذه العمارات. هذا ما يفسر لماذا فرنسا ما بين الحربين العالميتين لم تبني إلا القليل من العمارات، لأن هذا البناء لم يكن ذا مردودية. هذا ما يفسر، جزئياً، أزمة السكن التي عاشتها فرنسا خلال السبعينات. عندما يريد عالم الاقتصاد دراسة سوق العقارات (marché immobilier) ، يجب عليه معرفة هذه التشريعات.

من جهة أخرى، رجل القانون لا يمكنه عدم الاهتمام بالاقتصاد السياسي. عندما يريد المشرع، مثلا، إصدار مرسوم أو أمر أو قانون للأسعار، يجب عليه حينها، من أجل بناء تشريع فعال، معرفة الميكانزمات الاقتصادية لتشكل الأسعار.

2.3.1. الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا

نريد بالتكنولوجيا، دراسة الأساليب والطرق (Procédés) الصناعية أو، بشكل عام، كل المعارف، كل التقنيات التي يحتاجها الإنسان لضمان إنتاج السلع. إذن، التكنولوجيا هي في خدمة الإنتاج، أي في خدمة الحياة الاقتصادية. سوف نخبرنا كيف تلك أو تلك الصناعة تمت. بينما يفسر لنا الاقتصاد السياسي لماذا هذه الصناعة تم القيام به. الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا لهما موضوعان مختلفان. غير أنه، يوجد بين فرعي المعرفة هاذين، علاقات ونقاط التقاء. التقنية هي إحدى مكونات الحياة الاقتصادية التي يجب على الاقتصادي أخذها بعين الاعتبار عند دراسته للظواهر الاقتصادية. شهدت نهاية القرن الثامن عشر (XVIII)، تفرخا لاكتشافات تقنية هامة جدا. هذه الاكتشافات، التي سمحت باستبدال الإنسان بالآلة واستخدام الطاقة الميكانيكية، أحدثت ثورة في طريقة الإنتاج.

حتى أنه، لما يتعلق الأمر بهذه الاكتشافات، نستعمل لفظة الثورة الصناعية أو التقنية (Révolution industrielle ou technique) هذه الثورة، أي هذا الإعمال للأساليب والطرق الجديدة للإنتاج، كانت له نتائج ومخلفات ذات أهمية قصوى. لقد عوض وحل الإنتاج ذي الحجم الكبير محل (Production de masse) الإنتاج الحرفي (Production artisanale)، عرف الحجم المتوسط للمؤسسات ارتفاعا، الشركات تضاعفت أعدادها، النظام المصرفي تطور... ..

هذه العديد من الظواهر، التي سوف ندرس تفاصيلها في هذا المقياس، ترجع للاكتشافات التقنية والتي كانت لها ارتدادات على كامل النظام الاقتصادي. إذن تمارس التقنية تأثيرا معتبرا على الحياة الاقتصادية. لهذا السبب، يجب على رجل الاقتصاد الاهتمام بتطور التقدم التقني. ولكن، وهذا هو المهم، التقني (Technicien) في خدمة الحياة الاقتصادية. إن التدخل التقني (إعمال التقنية) الذي يسجل تقدما أكيدا من وجهة نظر تقنية بحتة، على الأساليب القديمة، لا يمكن تطبيقه إلا إذا كانت هذه الأخيرة اقتصاديا ذات مردودية أو مربحة. مشكل الإنتاج لا ينحصر فقط في إنتاج المزيد دائما وبأي ثمن، ولكن في إنتاج المزيد دائما مقابل جهد أقل، بدلالة الحاجات التي نشعر بها.

1.3.3.1. الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

تقترح السوسولوجيا دراسة مختلف مظاهر العلاقات الموجودة بين الأشخاص في المجموعات التي يعيشون داخلها : على ما يقوم التنظيم الاجتماعي؟ ما هي الأفكار فيم تتعلق بالحياة، العالم والتاريخ، التي يعتقد فيها ويحملها أغلب الأشخاص والتي تتجسد في العلاقات التي تجمع فيما بينهم ؟ ما هي بنى الأسرة، المدينة والدولة؟ ما هي الخصوصيات الثقافية (اللغة، أنماط التعبير الثقافي والدين، العوائد والتقاليد؟)....

لكل مجموعة اجتماعية، وكيف تتغير أشكال هذه الخصوصيات لما مجموعتان اجتماعيتان ذواتا ثقافتان مختلفتان تحتكان ؟

نرى من خلال عرضنا لهذه العينة من الأسئلة التي توجد ضمن المسائل الأساسية التي يطرحها عالم الاجتماع أن إجاباتها لا يمكن أن تعرض عن الاقتصاد الذي يدرس في نهاية الأمر ميدان من الحياة الاجتماعية. بالطبع، يقترح الاقتصاد السياسي الكشف عن قوانين عامة، أي مستقلة عن البنى الاجتماعية، عن العوائد والأيديولوجيات. ولكن، من جهة، من المقطوع به، أن النظريات التي يصيغها مرتبطة المعطيات الاجتماعية لكل حقبة ولكل حضارة، ومن جهة أخرى، الدروس التي بالإمكان استفادتها منه، بهدف التدخل والعمل لابد من تكييفها وتصحيحها حتى تتفق وخصوصيات كل مجموعة اجتماعية.

أيضا الاتجاه اليوم هو نحو التقارب بين الاقتصاد والسوسولوجيا.

لفترة طويلة (1) فكر الأول انطلاقا من الشخص العقلاني كلية (l'Individu purement rationnel)، (Homo economicus) ، الذي كان يطلب لنفسه فقط وبعيدا عن أي ضائقة أو عائق تعظيم رفاهه وإعمال كل إمكاناته من أجل بلوغ ذلك. تدريجيا، تم الاعتراف بأن الشخص العقلاني كلية، الشبيه بالنواة، للاقتصاد السياسي، الذي كانت تقوم وتتم اعتمادا عليه كل البناءات والاستدلالات العقلية، كان من صنع العقل، مفيد قطعا من أجل التفكير والاستدلال المجرد، ولكن بعيد جدا عن الأفراد الحقيقيين. الذين سلوكهم يحمل بصمات تاريخهم وثقافتهم الخاصة. وهكذا، أصبح كبار الاقتصاديين اليوم يبحثون على رؤية أكثر دقة وواقعية للإنسان بحرصهم على أخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاجتماعية.

4.1. منهجية ملاحظة ودراسة الظواهر الاقتصادية

لإعطاء تفسير للحياة الاقتصادية، ينطلق الاقتصادي من الواقع، يلاحظ الأحداث ويصنفها لاستخراج روابط تجمع بينها . من مجموع الملاحظات هذه يستخرج نتائج عامة .ومن أجل ملاحظة الأحداث، يستخدم الاقتصادي منهجيات معينة، سبر الآراء، المسح، المونوغرافيا، التحليل الإحصائي.

يحض الإحصاء بأهمية خاصة فهو يجعل له موضوعا التجميع المنهجي للأحداث التي تستجيب للتقييم العددي ويدرس العلاقات التي يمكن أن توجد بينها .تأخذ الإحصائيات أشكالاً عديدة .أبسطها الجداول التكرارية .تستعير البعض منها معادلاتها من فروع الرياضيات الأكثر تعقيدا .البعض الآخر، أكثر تواضعا، يركز على تحويل البيانات العددية إلى منحنيات، تمثيلات ورسوم بيانية .هذه الإجراءات لها ميزة تتمثل في جعل البيانات أكثر وضوحا، أكثر تعبيراً، استخراج المضامين العامة، الميولات، وتسهيل المقارنات.

تلعب الإحصائيات دوراً مهماً أكثر فأكثر، وتقدم حول ظواهر أكثر فأكثر تضاعفاً، بيانات أكثر فأكثر دقة . إذا كانت الإحصائيات تسهل أبحاث الاقتصاديين، فهي أيضاً ضرورية لمسيري الدول الحديثة الذين ينوون التدخل في الحياة الاقتصادية لتنظيم أو توجيه الوضع .في كل الدول تقريباً، تم إنشاء مصالح للإحصائيات . بالجزائر الديوان الوطني للإحصائيات تابع لوزارة التخطيط.

أخيراً، البيانات الإحصائية تم تجميعها في مجموعات منسقة لحسابات وجداول تشكل المحاسبة الوطنية، الأداة ذات الأهمية الأولى لفهم والتدخل أو العمل الاقتصادي.

5.1. تعريف الاقتصاد السياسي

الآن بإمكاننا تقديم تعريف مبدئي للاقتصاد السياسي:

حسب (Lionel Robbins) الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أو بتعبير أوضح، العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين أفراد المجتمع من خلال أو عبر عملية تبادل الخيرات المادية والخدمات، نقصد تلك العلاقات المرتبطة بعمليات إنتاج وتبادل الخيرات والخدمات الضرورية لحياة أفراد المجتمع .

هذا تعريف ثان للاقتصاد، لنفس العالم أعلاه : العلم الذي يدرس كيفية استعمال الموارد النادرة م ن أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يعيشون في المجتمع، حيث يهتم من جهة، بالعمليات الأساسية للنشاط الاقتصادي، كإنتاج، وتوزيع واستهلاك الخيرات .ومن جهة أخرى، بالهيئات والنشاطات التي من شأنها أن تسهل هذه العمليات.

غير أن التعريف الأكثر تداولاً لليونان روبنس، والذي يحض بمكانة خاصة لدى علماء الاقتصاد من أمثال (L. Mises) و (P. A. Samuelson) هو كالتالي :العلم الذي يدرس السلوك الإنساني، باعتباره علاقة بين الأهداف والوسائل النادرة الموجهة للاستعمالات البديلة.

الاستنباط العام من هذا التناول المفاهيمي، هو أن الإنسان تعتريه حاجات متعددة ولا محدودة، بينما موارده المتاحة محدودة ونادرة في الغالب، مما يخلق المشكلة الاقتصادية. العلاقات المرتبطة بعمليات إنتاج وتبادل الخيرات والخدمات الضرورية لحياة أفراد المجتمع.

هذا تعريف ثان للاقتصاد، لنفس العالم أعلاه : العلم الذي يدرس كيفية استعمال الموارد النادرة م ن أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يعيشون في المجتمع، حيث يهتم من جهة، بالعمليات الأساسية للنشاط الاقتصادي، كإنتاج، وتوزيع واستهلاك الخيرات .ومن جهة أخرى، بالهيئات والنشاطات التي من شأنها أن تسهل هذه العمليات.

الاستنباط العام من هذا التناول المفاهيمي، هو أن الإنسان تعتريه حاجات متعددة ولا محدودة، بينما موارده المتاحة محدودة ونادرة في الغالب، مما يخلق المشكلة الاقتصادية.

أسئلة الفصل رقم 1 ورقم 2

1. ما ه و موضوع الاقتصاد السياسي ؟
2. ما هو منطلق النشاط الاقتصادي ؟
3. يكشف التاريخ الاقتصادي عن تطور الطريقة التي كان يعملها الإنسان لضمان إشباع حاجاته، كيف ذلك ؟
4. لماذا يعتبر الاقتصاد السياسي علم ؟
5. ما المراد بالقانون الاقتصادي ؟
6. ما الذي يثبت وجود قوانين حقيقية في الاقتصاد السياسي؟
7. اشرح باختصار ما المراد ب: (أ) الكتلة النقدية، (ب) حجم التبادلات أو وسائل الدفع، (ج) التضخم، (د) ارتفاع الأسعار.
8. ما هي خواص القوانين الاقتصادية؟